



كوت ماري عيراق
داد كتاب بالآي ثبتتعدادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٤٩/العدلية/تعمير/٢٠١٢

نشطت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ برئاسة القاضي السيد محمد المنصور وبعضوية كل من السادة القضاة قزروق محمد التماسي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بيان و محمد صائب التقشيري و محمود صالح التميمي وميخائيل شحتون فس جورجيس وصين ابو لثمن المانوتين بالقضاء باسم الشعب وأسندت قرارها الآتي :

التعمير — المدعي — / اركان مصحح مسعود .

التعمير عليه — المدعي عليه — / لقب المحامين / إضافة لوظيفته

الإدعاء

ادعى المدعي (التعمير) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وأن قدم طلب مساعدة مالية في الشهر الرابع عن طريق غرفة محامي الفلوجة وقد تم ارسال الطلب الى نقابة المحامين وقامت النقابة بدورها بصرف مبلغ قدره (٥٠٠.٠٠٠) خمسمائة الف دينار . ثم تراجعت النقابة عن صرف المبلغ المذكور وقررت ايراداً لمزاينة الدولة بحجة عدم قيام احد بمراجعة النقابة لاستلام المبلغ . وقد قام بأخذ الطلب الى وكيل القليب الذي بعش بصرف مبلغ (٥٠٠.٠٠٠) خمسمائة الف دينار وبعدها قال له امين الصندوق (أبق هذا الطلب امامي لغرض عرضه على لقب المحامين فور عودته من الخارج عسى ان يجعله مليون دينار) . وبعد عودة التكميل لم تتم الموافقة على صرف مبلغ مليون دينار ولا على مبلغ الـ خمسمائة الف دينار . وان قرار النقابة لا يتجزأ ويتراجعها عن قرارها غير صحيح للأسباب التي اوردتها في عريضة دعواه . اقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٦ طلباً بالحكم له بمبلغ المساعدة المالية البالغة (٥٠٠.٠٠٠) خمسمائة الف دينار وبسبغ الحقوق التي تنتقل بها . ونتيجة المرافعة الغيابية العليا قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣ وبعد الاضطرار المرهقة (٢٠١٢/ق/٢٧٤) حكماً يقضي بوز دعوى المدعي . طعن المدعي (التعمير) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المسوارة فسي ٢٠١٢/٩/١٣ طلباً تلغضه للأسباب الواردة فيها .

كويت جاري عيراق
داد كاڤ بالآي تيرتتتتتتتتتت



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٩/العدلية/العمير/٢٠١٢

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المادة القانونية قرر قبوله فضلاً على مدى عطف النظر على الحكم العمير وجد أنه صحيح وموافق للقانون لأشباب الواردة فيه . ذلك لأن محكمة القضاء الإداري غير مختصة بنظر هذه الدعوى لأن رقابة المحامين من النقابات المهنية وليست من دوائر الدولة أو القطاع العام (إذ من محل القطاع الاشتراكي) المنصوص عليها في الفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (١٥) لسنة ١٩٦٩ ولأن القرارات الإدارية التي يجوز الطعن بها أمام المحكمة هي التي يصدرها الموظفون والهيئات في دوائر الدولة والقطاع العام . وإن الاعتراضات التمييزية لا أساس لها من القانون وعليه قرر تصديق الحكم العمير ورد الاعتراضات التمييزية وتصحيح العمير رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٦/١١/٢٠١٢ .


الرئيس
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد الساسي


العضو
جعفر ناصر كاشان


العضو
أكرم فهد محمد


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب التمشيتي


العضو
عبد صالح التميمي


العضو
ميخائيل شعشوشون أمين كوريس


العضو
صيون أبو النعمان


ص. المشاوي